العرب
السبت 2019/12/21
السنة 42 العدد 11565

إيران تخسر آخر أوراق البراءة من هجوم أرامكو

تقرير أميركي جديد يكشف تنفيذ الاعتداء من الشمال لا من الجنوب

كل الأدلة تدين طهران

تجمعت كل الأدلة التي تدين طهران وتكشف تورطها في الهجوم على شركة أرامكو النفطية السعودية. بعدما أظهرت تقارير أميركية سابقة وجود مؤامرة محبكة دبّرها النظام الإيراني لاستهداف السعودية وأدارت تفاصيلها وخططها قيادات من الحرس الثوري الإيراني بمباركة من المرشد الأعلى علي خامنئي قبل أربعة أشهر من الحادثة، أكدت واشنطن مؤخرا أن لديها أدلة جديدة تعزز اتهامها لطهران بالضلوع في هذه الحادثة وهو ما يضعف صدقية النفي المتواصل للقيادات الإيرانية.

واشنطن - عزّز تقرير جديد أعدته الإدارة الأميركية فرضية ضلوع النظام الإيراني في هجوم على منشآتي نفط بالسعودية، حيث تشير الأدلة الجديدة إلى أن الهجوم جاء من الشمال وهو يفنّد الروايات التي تتكئ عليها طهران ومن أهمها تبني الحوثيين لهذا الهجوم على شركة أرامكو النفطية.

وتحسم تفاصيل التقرير الأميركي الحديث أمر الجهة التي دبرّت وخططت للاعتداء على أمن السعودية وزعزعة أمن المنطقة، حيث لم يعد بإمكان إيران نفي ما تتهم به من قبل الرياض وواشنطن خاصة أن كل المعطيات تؤكّد أن الاعتداء جاء من الشمال وليس من الجنوب.

عارضت إيران طيلة أشهر كل الأدلة التي تدينها، وذلك بالتخفي وراء ما أعلنه المتمردون الحوثيون في اليمن من أنهم هم من قاموا بذلك، لكن البراهين الأميركية الجديدة تكشف أن الطائرة المسيرة عبرت على بعد نحو 200 كيلومتر إلى الشمال الغربي من موقع الهجوم قبل أن تصيب أهدافها، وهو ما يعني أن الهجوم أتى من الشمال وليس من الجنوب ما يؤدي إلى استبعاد فرضية قيام الحوثيين بذلك.

وواصلت إيران كعادتها أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة توخي سياسة النفي دون تقديم أي أدلة قوية تكذب ما تكشفه واشنطن في كل مرة من معطيات تجعل من ضلوعها في الهجوم أمرا ثابتا ومدعما بالحجج.

ورفض سفير طهران لدى الأمم المتحدة مجيد تخت روانجي بشكل قاطع الاتهامات الموجهة لطهران بخصوص الهجمات على منشآتي النفط السعوديتين.

ويؤكّد التقرير الذي تم عرضه على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إن إحدى الطائرات المسيرة عبرت موقعا على بعد نحو 200 كيلومتر إلى الشمال الغربي من موقع الهجوم قبل أن تصيب أهدافها.

وأكد التقرير "عند إضافة هذا لأقصى نطاق ممكن وقدره 900 كيلومتر للطائرة المسيرة، فإنه يرجح بقوة أن يكون مصدر الهجوم إلى الشمال من بقيق"، في إشارة إلى موقع إحدى منشآتي النفط السعوديتين المستهدفتين.

وأضاف أن الولايات المتحدة حددت بعض أوجه الشبه بين الطائرات المسيرة المستخدمة في الهجوم وطائرة مسيرة تصممها وتنتجها إيران تُعرف باسم أي.آر.أن- 05.

لكن التقرير أشار إلى أن ذلك التحليل الذي أجري على حطام الأسلحة لم يكشف بشكل قاطع عن موقع انطلاق الهجوم الذي تسبب في البداية في خفض الإنتاج السعودي من النفط إلى النصف تقريبا.

وقال "حتى هذه اللحظة لم تحدد أجهزة المخابرات الأميركية أي معلومات من أنظمة الأسلحة التي انتشلت بعد استخدامها في هجمات 14 سبتمبر على السعودية تكشف بشكل قاطع عن مصدر الهجوم".

وقال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية إن الأدلة الجديدة تشمل معلومات تم الكشف عن سريتها حديثا.

ويرى المراقبون أن هذا التقرير جاء ليضع المجتمع الدولي أمام مسؤولية ما فعلته إيران، خاصة أنها خسرت آخر أوراق براءتها من هجوم أرامكو لتجد نفسها في إحراج كبير يزيد في تأكيد ما سبق ذكره في تقارير مشابهة عن إعدادها خطة محكمة قبل الحادثة بأربعة أشهر للاعتداء على أمن السعودية.

وتلقي الولايات المتحدة وقوى أوروبية والسعودية بمسؤولية هجمات 14 سبتمبر على إيران.

وأعلنت جماعة الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران المسؤولية عن الهجمات بينما نفت طهران أي ضلوع فيها. وتقع اليمن إلى الجنوب من المملكة.

ويراكم التقرير الأميركي الجديد كل الأدلة التي تدين النظام الإيراني، خاصة أنه يأتي بعدما كشفت واشنطن، الشهر الماضي، أن القيادة الإيرانية أعطت موافقتها على الهجمات لكنها أحجمت عن المواجهة المباشرة التي قد تتسبب في رد فعل أميركي مدمر.

ووفقا لثلاثة مسؤولين مطلعين على الاجتماعات ومسؤول رابع مقرب من دوائر صنع القرار في إيران اختارت طهران بدلا من ذلك استهداف منشآتي بقيق وخريص في السعودية الحليفة للولايات المتحدة.

وقال مصدر في الشرق الأوسط اطلع على تحقيقات أجرتها إحدى الدول عن الهجمات إن موقع انطلاق الهجمات كان قاعدة الأهواز الجوية في جنوب غرب إيران والتي تقع على بعد نحو 650 كيلومترا إلى الشمال من بقيق.

ونقل التقرير عن مصدر في جهاز مخابرات غربي قوله إن بعض الطائرات المسيرة حلقت فوق العراق والكويت في طريقها لشن الهجمات مما منح إيران أسسا معقولة لإنكار ضلوعها في الأمر.

وتسببت الهجمات التي استغرقت 17 دقيقة ونفذتها 18 طائرة مسيرة وثلاثة صواريخ حلقت على ارتفاع منخفض في زيادة حادة في أسعار النفط واندلاع حرائق وإلحاق أضرار مادية، أوقفت إنتاج ما يفوق خمسة بالمئة من إمدادات النفط العالمية. وقالت السعودية في الثالث من أكتوبر إنها استعادت كامل طاقتها الإنتاجية من النفط.

> واشنطن تحدد بعض أوجه الشبه بين الطائرات المسيرة المستخدمة في الهجوم وطائرة مسيرة تنتجها إيران تعرف باسم أي.آر.أن- 05

وقال برايان هوك المبعوث الأميركي الخاص بإيران إن المعلومات الجديدة التي نزعت عنها السرية تقدم المزيد من الأدلة على أن طهران مسؤولة عن الهجوم.

وأضاف هوك "الطائرات المسيرة دخلت السعودية قادمة من الشمال والحطام يتسق مع عتاد إيراني الصنع".

وأضاف قائلا "كما خلصت العديد من الدول، فإنه لا توجد أي بدائل معقولة خلاف المسؤولية الإيرانية".

وعرضت الولايات المتحدة ما توصلت إليه في جلسة مغلقة لمجلس الأمن الدولي، الخميس، حيث تأمل في حشد المزيد من التأييد لسياستها التي تهدف إلى عزل إيران وإجبارها على العودة إلى طاولة المفاوضات لإبرام اتفاق نووي جديد.

وقالت كيلي كرافت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن "تظهر الأضرار التي وقعت بالمنشآت النفطية أن الهجوم أتى من الشمال وليس من الجنوب كما يمكن أن يتوقع المرء إذا كانت المسؤولية تقع على الحوثيين".

وأكدت روزماري ديكارلو مسؤولة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة في حديثها أمام مجلس الأمن أن المنظمة الدولية ما زالت تراجع العناصر وتجمع وتحلل معلومات إضافية بشأن الصواريخ.

وقبل هذا التقرير الجديد قالت الأمم المتحدة في تقرير مماثل، الأسبوع الماضي، إنها "غير قادرة على التأكد بشكل مستقل" من أن الصواريخ والطائرات المسيرة المستخدمة في الهجمات على منشآتي النفط السعوديتين في سبتمبر "من أصل إيراني".

وأشار التقرير إلى أن الحوثيين في اليمن "لم يثبت أن في حوزتهم نوع الطائرات المستخدمة في الهجمات على منشآتي أرامكو".

وتضمن التقييم الأولي الذي أصدرته واشنطن عددا من الصور لمكونات طائرات مسيرة من بينها محرك قالت الولايات المتحدة إنه "يشبه إلى حد كبير" أو "مطابق تقريبا" لذلك الذي شوهد في طائرات مسيرة إيرانية أخرى.

كما قدم التقرير صورا للوحة دائرة كهربية لبوصلة انتشلت من موقع الهجوم وعليها ختم يدل على الأرجح على تاريخ التصنيع المكتوب وفقا للتقويم الفارسي.

وظهر اسم الشركة التي يعتقد أنها مرتبطة بإيران وهي شركة "أس.إي.دي. آر.إي" على ملصق ضفيرة الأسلاك الكهربائية انتشل أيضا من حطام هجمات 14 سبتمبر.

وانسحب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، العام الماضي، من الاتفاق النووي الإيراني الموقع في 2015 بين إيران والقوى العالمية، وأعاد فرض العقوبات على طهران بهدف وقف مبيعاتها من النفط وهي المصدر الأساسي لعائدات الجمهورية الإسلامية.

وفي إطار حملتها لممارسة "أقصى الضغوط" على إيران فرضت واشنطن أيضا عقوبات على العشرات من الكيانات والشركات والأفراد في محاولة لوقف مصادر العائدات لإيران، في خطوة أشار بعض المحللين إلى أنها أجبرت الجمهورية الإسلامية على التصرف بشكل أكثر عدائية.

أكذوبة استقلالية حكومات الكفاءات

وسام حمدي
صحافي تونسي

لا حديث لدى الطبقة السياسية أو في المنابر الإعلامية في بعض البلدان العربية كتونس ولبنان في الأشهر الأخيرة سوى عن مصطلح حكومة الكفاءات أو ما يعرف بحكومة "تكنوقراط".

دفع الشارع المحتج في لبنان وفي تونس وبدرجة أقل في العراق قادة هذه البلدان إلى البحث عن مخارج سياسية لتفادي السيناريو الذي يحاصر بقاء النظام عبر الترويج لفكرة "حكومة الكفاءات"، أولا قصد إخماد الغضب الشعبي وثانيا للبحث عن مسكنات جديدة يعيدون عبرها رسكلة النظام وتفادي السقوط عبر الاختباء وراء حكومة "تكنوقراط" تكون الواجهة الأولى التي يتم تحميلها مسؤولية الفشل.

في تونس، ما زال الحبيب الجملي رئيس الحكومة المكلف من قبل حركة النهضة بتشكيل الحكومة الجديدة يتشبّث لدى أي إطلالة إعلامية بأن جوهر حكومته سيكون مبنيا على قاعدة الكفاءات دون الخضوع لإملاءات الأحزاب.

وفي لبنان، يقول أيضا حسان دياب المكلف بتشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة سعد الحريري، وهو المدعوم بحزب الله وحلفائه، إن توجهه هو أن تكون حكومته حكومة اختصاصيين مستقلين.

أما في العراق، الذي يبحث قادته بدورهم عن طريقة تحد من فرضيات قلب النظام، فما زالت طبقته السياسية لم تحسم أمر من سيخلف عادل عبدالمهدي، رغم أن الشارع المنتفض أجبر في لحظة إدانة إقدام النظام على قتل المتظاهرين واغتيال بعض الناشطين على رفع صوته عاليا للمطالبة بحكومة "تكنوقراط" دون أن يكون دراية واسعة بما تدسه الأحزاب من مؤامرات حين تطرح مسكن حكومة الكفاءات.

إن مصطلح حكومة الكفاءات لا يعد جديدا في عالم السياسة بل ظهر منذ القدم وتحديدا في الدولة اليونانية وتم استعماله أيضا في أعتى الديمقراطيات كالولايات المتحدة في ثلاثينات القرن الماضي، فكلمة "تكنوقراط" في الأصل مقتبسة من اللغة الإغريقية القديمة ومكونة من مفردتين "تكنو وتعني مهني أو فني وقراط تعني حكومة أو دولة، وجمعهما، يعني حكومة مهنية أو فنية".

ويعني هذا الشكل من الحكومات أن تدير الشأن العام كفاءات اختصاصية بالخبرة والكفاءة والاختصاص، وتحمل القدرة على إدارة المسؤولية بشرف ونزاهة، أي حكومة مستقلة غير حزبية.

لكن أمر هذا المصطلح يختلف كثيرا حين تتعامل معه بعض ديمقراطيات المحاصصة خاصة في لبنان وتونس، فبمجرد طرح هذا المصطلح سرعان ما تنكشف مرامي اللعبة السياسية المخاتلة والساعية لخداع الشارع المحتج.

يطفو مصطلح حكومة الكفاءات على سطح الأحداث في تونس عند كل مناسبة لتشكيل الحكومة أو تقييم عملها أو تعديلها أو تغييرها، فتظهر الأحزاب التي فشلت في إدارة الحكم طيلة تسع سنوات بعد ثورة يناير 2011 وعلى رأسها حركة النهضة لتتحدث عن أن المرحلة تقتضي توافقا وطنيا حول حكومة محايدة.

هذا الأمر يحصل الآن مع الحبيب الجملي رغم أن الجميع يدرك أن الحكومة الجديدة التي سيتم الإعلان عن تركيبتها في الأيام القليلة القادمة ستكون في كل الأحوال وبأي شكل من الأشكال سياسية بامتياز وتقودها حركة النهضة من وراء الستار.

إن حركة النهضة التي قدّمت الجملي على أنه مستقل سياسيا تدرك صعوبة المرحلة في الخمس سنوات المقبلة، لذلك تراهن مرة أخرى على لعب ورقة حكومة "تكنوقراط" ليس من أجل اختيار الوزير المناسب في المكان المناسب بل لتواصل السير في تعويم مسؤوليات الحكم لتجنّب المحاسبة السياسية والشعبية في ما بعد.

وتدرك الأحزاب المعنية بالمشاركة مع النهضة في الحكومة أدق تفاصيل هذه اللعبة السياسية وهذه المخططات، لذلك بقيت مترددة، بوضع قدم في الحكومة وأخرى في المعارضة خاصة عندما يتعلق الأمر بحزبي التيار الديمقراطي وحركة الشعب اللذين يضعان ضمن حساباتهما السياسية أن المحاسبة على الفشل في المستقبل ستقضي ربما على ما بنياه من رصيد شعبي في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

أما في لبنان، فلا يذهب أكثر المعتقدين والمؤمنين برواية حكومة الكفاءات، إلى أن حكومة حسان دياب إن رأت النور ستكون مستقلة عن المنظومة التقليدية التي يدير خيوطها ويهندس سياساتها حزب الله وحلفاؤه اللذان يبنيان تصورات ومستقبل البلاد لا على قاعدة المصلحة الوطنية بقدر ما تكون مبنية على ضمان تواصل التقارب مع الحليف الإيراني.

> الكثير من تجارب حكومات الكفاءات أثبتت أن الوزير يدخل مستقلا فيخرج عند نهاية عهدته مسيسا ومتحزبا

يحاول حزب الله الآن التخلّص من التهمة التي ظلت تلاحقه في عهد حكومة الحريري المستقيلة، حيث كانت توصف بأنها "حكومة حزب الله"، ولذلك يراهن الحزب الطائفي الموالي لإيران على كسب الوقت بالاحتيال والخداع لإرادة الشعب عبر تقديم نفسه كداعم لحكومة كفاءات تقود البلاد في المرحلة المقبلة.

حين رفض سعد الحريري مهمة تشكيل الحكومة الجديدة تحت مسمى حكومة الكفاءات، كانت تعلته أنه وجد خطوطا حمرا تريد إملاءها دوافع حزبية وطائفية تبقي الوضع السياسي على ماهو دون تغيير، بمعنى أنه لن يكون للحكومة الجديدة من الكفاءات المستقلة غير الاسم.

إن ما خفي من كواليس دعم حزب الله لدياب هو دفعه مجدّدا إلى أن تكون الحكومة الجديدة خاضعة لسيطرته بتمرير ما يريد من التسميات عبر ما يعتبره الطريق الأسهل والأكثر ضمانا لمستقبله وهي حكومة الكفاءات.

لقد أثبتت الكثير من تجارب حكومات الكفاءات أنها لا تعدو أن تكون سوى مجرد حيلة جديدة يلتحف بها أي نظام سياسي للتمرس بالحكم، بحيث يدخل في هذه الحكومات الوزير مستقلا ليخرج في نهاية عهدته متحزبا بل ومن أشد المدافعين عن الطرف السياسي الذي اقترحه ليكون في يوم ما وزيرا، إذن لم كل هذا السير في الطريق التي لا تنتج بالنهاية سوى حكومة أشباح لكنها مسيسة أو طائفية؟